

استمارة التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين في بلورة السياسات العامة

الإسم: _____
الهيئة/المؤسسة: _____
القطاع: _____
المنصب: _____

الرجاء وضع علامة أينما ينطبق :

- أنت خبير ذات خلفية قانونية
- لديك خبرة في مجال مبادرات الإصلاح في الإدارة العامة
- لديك خبرة في مجال مشاركة المواطنين
- خلفية اخرى

البريد الإلكتروني: _____
البلد: _____

الإستمارة

الجزء ألف: الأسئلة حول رصد الوضع المؤسسي القائم

القسم أ-1: الإطار التشريعي

هذا الجزء يتطلب المعرفة بالأحكام الدستورية، والتشريعات والسياسات الوطنية، بما في ذلك التوجيهات التنفيذية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات العامة ومشاورات الحكومة ومشاركة المواطنين (بدون أي نوع من التمييز بين المواطنين سواء على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي أو الرأي الآخر، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية، أو المولد أو أوضاع أخرى) في السياسة العامة وصنع القرار

	لا أعرف	لا	نعم	
1.				هل دستور البلد
(أ)				يمنح المواطنين الحق بالحصول على المعلومات أو البيانات العامة/الحكومية؟
(ب)				يتضمن تشريع يطلب فيه المؤسسات الحكومية بالتشاور مع المواطنين حول القضايا التي تؤثر في حياتهم اليومية؟
(ج)				يمنح المواطنين الحق في المشاركة المباشرة في صياغة السياسة العامة وصنع القرار؟
2.				هل هناك تشريع أو نص قانوني أو قرار (حكومي، ملكي، رئاسي...) يتطلب من الحكومة توفير المعلومات للمواطن (سواء من خلال المطبوعات، المكتبات، الأرشيف، الخ...)?
3.				هل يوجد أي تشريعات أو قوانين أو سياسات بشأن:
(أ)				الحصول على المعلومات أو البيانات العامة/الحكومية (قانون حرية المعلومات أو ما شابه)؟
(ب)				حماية المعلومات الشخصية؟

	سياسات			تشريعات			هل توجد تشريعات أو سياسات تفرض على المؤسسات الحكومية
	لا أعرف	لا	نعم	لا أعرف	لا	نعم	
(أ)							دعوة المواطنين لإعطاء الرأي و دور الفعل حول مسائل أو قضايا أو تحاليل أو مقترحات (التشاور)؟
(ب)							إشراك المواطنين في حوار لإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى اتفاق على القضايا التي تؤثر في حياتهم اليومية (المشاركة في عملية صنع القرار)؟
(ج)							إشراك المواطنين في تنفيذ الحلول للقضايا التي تمس حياتهم اليومية؟

القسم أ-2: الإطار التنظيمي

هذا القسم يتطلب المعرفة بالمؤسسات الحكومية المخولة بتنفيذ أو إنفاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتفعيل مشاركة المواطنين (بدون أي نوع من التمييز بين المواطنين سواء على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي أو الرأي الآخر، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية، أو المولد أو أوضاع أخرى) سواء من خلال إتاحة المعلومات، توفير النفاذ للمعلومات، تسهيل عمليات التشاور ما بين المواطنين والموظفين العموميين، ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وتطبيقها

	لا أعرف	لا	نعم	
1.				هل يوجد في بلدك أي من المؤسسات الحكومية التالية، المناط بها تنسيق توفير المعلومات أو البيانات العامة/ الحكومية؟
(أ)				وزارة / جهاز / مركز للمعلومات العامة
(ب)				مكتبة وطنية / أرشيف
(ج)				وزارة / جهاز / مؤسسة للإعلام والتواصل
(د)				أخرى، أذكر ذلك:
2.				إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-1 ، وفي حال وجود أكثر من لغة رسمية، هل المؤسسة الحكومية
(أ)				تتيح المعلومات العامة بكل اللغات الرسمية؟
(ب)				هل تتقاضى الحكومة مبالغ إضافية لإتاحة المعلومات العامة باللغة المفضلة؟
3.				المواطنين ذوي الإعاقات الحسية
(أ)				تتيح نفاذهم للمعلومات من خلال وسائط إعلام خاصة مناسبة لاحتياجاتهم؟
(ب)				بحاجة إلى دفع رسوم لوسائط الإعلام الخاصة وفق أ-2-3-أ؟
4.				هل هناك مؤسسة حكومية مناط بها تطبيق
(أ)				التشريعات والقرارات المتعلقة بحرية المعلومات (مثل مفوض إعلامي أو مكتب مماثل)
(ب)				التشريعات والقرارات المتعلقة بحماية المعلومات وحماية سرية المعلومات الشخصية؟ (مثل مفوض لحماية سرية البيانات والمعلومات أو مكتب مماثل.)

	أحكام بشأن حرية المعلومات		أحكام بشأن حماية المعلومات/البيانات		
	نعم	لا	نعم	لا	
5.					إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-4 ، الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية:
(أ)					جهاز مستقل (مرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، رأس الدولة، المجلس التشريعي)
(ب)					هل كل المواطنون يستطيعون الاعتراض* أو تقديم شكوى للهيئة
(ج)					هل المؤسسة تسمح للمواطنين في إستئناف القرار خلال مدة مقبولة** (تتراوح ما بين 30 إلى - 60 يوم).

*الاعتراض يمكن إرساله الى المؤسسة الحكومية المعنية بضمان حرية المعلومات، في حال قامت وزارة أو مؤسسة حكومية بعدم إتاحة المعلومات العامة للمواطنين. الاعتراض يمكن إرساله الى المؤسسة الحكومية المعنية بضمان حماية المعلومات الشخصية، في حال قامت وزارة أو مؤسسة حكومية بإساءة إستعمال المعلومات الشخصية.

** يمكن البدء بإستئناف في حال عدم إتاحة المعلومات العامة أو إساءت إستعمال المعلومات الشخصية من قبل وزارة أو مؤسسة حكومية

لا أعرف	لا	نعم	
			6. هل هناك مؤسسة حكومية مناط بها التشاور مع المواطنين حول أسئلة أو قضايا أو تحاليل، أو مقترحات؟ (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منتدى تنمية وطني)
			إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-6
			(أ) مؤسسة مستقلة (مرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء أو رأس الدولة أو المجلس التشريعي)
			(ب) إجتماع أعضائها على الأقل مرة واحدة في السنة التقييمية السابقة
			(ج) تقوم بمشاورات مع المواطنين قبل إهداء النصيحة للحكومة
			(د) بلغت المواطنين بالتوصيات التي وجهتها للحكومة خلال الأشهر 12 الأخيرة
			7. هل هناك مؤسسة حكومية (مثل وزارة التخطيط أو التنمية أو مؤسسة مماثلة) مخولة بتحقيق مشاركة المواطنين في عملية صناعة القرار، أي في حوار من أجل إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى اتفاق على القضايا التي تؤثر في حياتهم اليومية؟
			إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-7، الرجاء تحديد المجالات التي تم فيها المشاركة في صنع القرار
			(أ) خطط التنمية الوطنية
			(ب) تصميم وإدارة الخدمات العامة
			(ج) مراقبة ورصد الإنفاق العام أو إنفاق مشاريع المساعدات الإنمائية
			(هـ) أخرى، أذكر ذلك:

القسم أ-3: توعية المواطن والقدرة على المشاركة

يتطلب هذا القسم المعرفة في مجال توعية المواطن وبناء القدرات من أجل المشاركة في بلدك.

لا أعرف	لا	نعم	
			1. الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية:
			(أ) هل هناك هيئات للمجتمع المدني تدعم مشاركة المواطنين في القرارات الحكومية؟
			(ب) هل هناك أي من البرامج التعليمية/التدريبية حول المشاركة المدنية؟
			(ج) هل المواطنون يطالبون بما يلي
			1ج الوصول إلى المعلومات؟
			(ج2) التشاور معهم بشأن المسائل والقضايا التي تؤثر على حياتهم اليومية وتحليل البدائل أو المقترحات؟
			3ج إشراكهم في حوار لإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى اتفاق على القضايا المتعلقة بمصالحهم (المشاركة في عملية صنع القرار)؟

(ز)	بطاقات تقييم الأداء الخاصة بالمواطنين
(ح)	سبل ردود الفعل والشكاوى دون الإلزام بذكر الاسم
(ط)	أخرى، أذكر ذلك
4.	تستعمل الوسائل التالية لتكفل مشاركة المواطنين في صناعة القرار
(أ)	تحديد والاتفاق على مشكلات والسياسات العامة
(ب)	تحديد الأولويات للسياسات
(ج)	تصميم الخدمات العامة أو البرامج
(د)	تقييم أداء البرامج
(هـ)	متابعة الإنفاق العام
(و)	التقييم والتفتيش والمتابعة في مراحل ما بعد التنفيذ
(ز)	أخرى، أذكر ذلك:
5.	مشاركة المواطنين في التنفيذ المشترك للحلول بشأن القضايا المهمة لهم:
(أ)	المشاركة في لجنة توجيهية مشتركة؟
(ب)	تقديم خدمات عامة (مثل الأشغال العامة، إلخ.)
(ج)	أخرى، أذكر ذلك:
6.	إجراء استفتاء رأي حول درجة رضا المواطنين على:
(أ)	توفير المعلومات للمواطنين؟
(ب)	القنوات المستخدمة للتشاور مع المواطنين؟
(ج)	الأدوات المستخدمة لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار؟
(د)	الأدوات المستخدمة لإشراك المواطنين في تنفيذ الحلول المتفق عليها؟

	لا أعرف	لا	نعم	
7.	هل المؤسسة المعنية لديكم قامت باستفتاء عن مدى الرضا بالنسبة لآليات المشاركة القائمة في الأشهر الـ 12 الأخيرة؟			

الجزء جيم: "تقييم الوضع المؤسسي القائم على أساس التجربة والممارسة"

قسم ج-1: نظرة عامة حول مشاركة المواطنين على المستوى الوطني

يهدف هذا القسم الى تقييم عوامل التمكين ومشاركة المواطنين بشكل عام على المستوى الوطني

	بناء على تجربتك، يرجى تقييم						
(أ)	مدى التزام صانعي القرار في بلدك بالشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين	0	1	2	3	4	5
(ب)	مشاركة المواطنين بشكل عام على المستوى الوطني	0	1	2	3	4	5

قسم ج-2: الإطار التشريعي

يهدف هذا القسم الى تقييم التشريعات والسياسات، التي تتطلب أو تشجع أو توفر المعلومات أو النفاذ إليها وتدعو إلى التشاور مع المواطنين (دون أي تمييز يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل الطبيعي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو أي وضع آخر)، وتتص على مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات العامة والبرامج وكذلك عملية اتخاذ القرارات

						بناء على تجربتك، رجاء قيم المواد القانونية والسياسات (بالإضافة الى المواد الدستورية...):	
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-3-أ، حق إتاحة المعلومات لكل المواطنين؟	(أ)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-3-ب، حماية المعلومات الشخصية؟	(ب)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-4-أ، دعوة المواطنين لإعطاء الرأي (التشاور) حول مسائل أو قضايا أوتحليل أو مقترحات؟	(ج)
5	4	3	2	1	0	الميزانية العامة	ج1 ()
5	4	3	2	1	0	قضايا التشغيل /علاقات العمل	ج3 ()
5	4	3	2	1	0	التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ج3 ()
5	4	3	2	1	0	الخدمات العامة	ج4 ()
5	4	3	2	1	0	أخرى، أذكر ذلك: _____	ج5 ()
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-4-ب، مشاركة الحكومة للمواطنين في عملية صنع القرار على:	(د)
5	4	3	2	1	0	تخطيط التنمية الوطنية أو المحلية	(د1)
5	4	3	2	1	0	تصميم/إدارة قطاع الخدمات العامة	(د2)
5	4	3	2	1	0	مراقبة مجتمعية لبرامج التنمية	(د3)
5	4	3	2	1	0	أخرى، أذكر ذلك: _____	(د4)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-4-ج إشراك المواطنين في تنفيذ الحلول للقضايا التي تم التوافق عليها	(هـ)

قسم ج-3: الإطار التنظيمي

يهدف هذا القسم الى تقييم أداء المؤسسات الحكومية المناط بها وفقاً للقانون تنفيذ وإعمال السياسات والإجراءات التي تضمن مشاركة المواطنين من خلال إتاحة المعلومات، النفاذ إليها، تسهيل التشاور ما بين المواطنين والمسؤولين العموميين/ الحكوميين، ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات.

						بناء على تجربتك، رجاء قيم	
						إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-1-2-أ، المعلومات العامة متوفرة بشكل شامل وكفء بواسطة::	(1)

5	4	3	2	1	0	وزارة / جهاز / هيئة المعلومات العامة	(أ)
5	4	3	2	1	0	المكتبة الوطنية / الأرشيف	(ب)
5	4	3	2	1	0	وزارة / جهاز / هيئة المعلومات و/أو الإعلام	(ج)
5	4	3	2	1	0	أخرى، أذكر ذلك:	(هـ)
5	4	3	2	1	0	أداء:	(2)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-4، هيئة وطنية أو مؤسسة حكومية مسئولة عن ضمان حرية الحصول على المعلومات (مثل مفوض إعلامي/هيئة وطنية للإعلام أو مكتب مماثل)	(أ)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-4ب، هيئة وطنية أو مؤسسة حكومية تضمن حماية وسرية المعلومات الشخصية	(ب)
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-6، هيئة وطنية أو مؤسسة حكومية مناط بها التشاور مع المواطنين في التخطيط التنموي (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مؤسسة مشابهة الخ) استناداً إلى:	(ج)
5	4	3	2	1	0	الموارد المالية المخصصة لعمليات التشاور مع المواطنين	ج1 ()
5	4	3	2	1	0	قدرات الموارد البشرية للتشاور مع المواطنين	ج2 ()
5	4	3	2	1	0	الإعلان الكافي حول فرص وطرق التشاور	ج3 ()
5	4	3	2	1	0	أنشطة للتواصل مع المواطنين ولتشجيعهم على التشاور	ج4 ()
5	4	3	2	1	0	إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-7، هيئة وطنية أو مؤسسة حكومية مسؤولة عن إشراك المواطنين في اتخاذ القرار على أساس:	(د)
5	4	3	2	1	0	مشاركة المواطنين في المداولات بشأن أهداف وأولويات التنمية	(د1)
5	4	3	2	1	0	توافر النظم اللازمة لتنسيق مشاركة المواطنين عبر مختلف الأجهزة الحكومية	(د2)
5	4	3	2	1	0	وجود الكوادر الكفؤين من القيادات القادرة على التعامل مع أي مخاطر * مرتبطة بمشاركة المواطنين في صياغة السياسات العامة	(د3)
5	4	3	2	1	0	وجود آليات وبرامج لتنمية مهارات/قدرات المواطنين على المشاركة	(د4)

* مخاطر قد تنتج، يرى لكل سياق على حدة، من عجز داخل أ) المؤسسات-مثل هيكل محدودة أو غير موجودة أو موظفين ذوي خبرة، وأعباء على الإدارة مرتبطة بتلبية تطلعات المواطنين وتكاليف المعاملات المرتفعة؛ ب) بين المواطنين-مثل انعدام الثقة ومحدودية الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى مستوى غير واقعي للتوقعات والتركيز على المشاكل الصغيرة بدل الكبيرة والمنافسة بين المجموعات الاجتماعية للتأثير على صانعي القرار والنجبة.

قسم ج-4: الآليات والأدوات

يهدف هذا القسم إلى تقييم الأدوات والآليات التي تستخدمها الحكومة من أجل إعلام المواطنين.

							بناء على تجربتك، رجاؤ قيم
							موضوعية، شفافية وفائدة المعلومات/البيانات من خلال:
5	4	3	2	1	0		(أ) المطبوعات الحكومية (على سبيل المثال الجريدة الرسمية، سجل أو مجلة... الخ)

5	4	3	2	1	0	(ب) المكتبات العامة/ الأرشيف
5	4	3	2	1	0	(ج) الإذاعة والتلفزيون
5	4	3	2	1	0	(2) توفير المعلومات/البيانات العامة
5	4	3	2	1	0	(أ) إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-2، المعلومات العامة باللغة الرسمية المفضلة؟
5	4	3	2	1	0	(ب) إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال أ-2-3، وسائط خاصة مناسبة للمواطنين ذوي الإعاقات الحسية

قسم ج-5: تعزيز مشاركة المواطنين من قبل المؤسسة المعنية

يهدف هذا القسم إلى تقييم أداء المؤسسة الحكومية في تشجيع مشاركة المواطنين.

						1. بناء على تجربتك، رجاؤ قيم ملاءمة التالي، والذي يسري على المؤسسة التي تعمل فيها:
5	4	3	2	1	0	(أ) الاستراتيجية الشاملة لدعم مشاركة المواطنين
5	4	3	2	1	0	(ب) عدد الموظفين المسؤولين عن استراتيجية مشاركة المواطنين
5	4	3	2	1	0	(ت) تخصيص أموال في الميزانية العامة لدعم مشاركة المواطنين
5	4	3	2	1	0	(ث) القدرة من حيث البنية التحتية التقنية لدعم المشاركة؟
5	4	3	2	1	0	(ج) الإنفتاح لدى القيادة السياسية لدعم مشاركة المواطنين
5	4	3	2	1	0	(ح) اتخاذ خطوات لرصد وصول المعلومات إلى المواطنين
5	4	3	2	1	0	(ح) أنشطة تواصل لضمان التشاور مع شركاء التنمية التاليين
5	4	3	2	1	0	1ح) شركات قطاع الأعمال العامة والشركات المملوكة للدولة
5	4	3	2	1	0	2ح) شركات القطاع الخاص
5	4	3	2	1	0	3ح) المؤسسات غير الحكومية
5	4	3	2	1	0	4ح) الجمعيات الأهلية
5	4	3	2	1	0	5ح) أخرى، أذكر ذلك: _____
5	4	3	2	1	0	(خ) اتخاذ خطوات إستباقية للتشاور مع المجموعات الاجتماعية التالية:
5	4	3	2	1	0	1خ) الشباب
5	4	3	2	1	0	2خ) النساء
5	4	3	2	1	0	3خ) الفئات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الفئات المحرومة (مثل ذوي الدخل المحدود والسكان الأصليين والأميون و الأشخاص ذوي الإعاقات و كبار السن)
5	4	3	2	1	0	4خ) إشرارك المواطنين في تنفيذ الحلول للقضايا التي تمس حياتهم اليومية
5	4	3	2	1	0	2. إذا كانت الإجابة "نعم" على السؤال ب-7

5	4	3	2	1	0	الى أي مدى هنالك رضا لدى المواطنين على آليات المشاركة القائمة؟
---	---	---	---	---	---	--

المبادئ التوجيهية للاستمارة التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين في بلورة السياسات العامة

قامت إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمر المتحدة بتطوير استمارة التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين في سنة 2013 إستجابة للحاجة المتزايدة لمشاركة فاعلة وقوية للمواطنين في القضايا الإنمائية وأعربت الدول الأعضاء عن حاجتها لذلك من خلال وثائق مؤتمر ريو +20، وتناولتها وكالات الأمم المتحدة للتنمية في تقرير فريق عمل الأمم المتحدة عن جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 " تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع"

تعتبر استمارة التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين أداة تفاعلية تهدف إلى طرح أسئلة تستند على الرأي والوقائع بغرض مساعدة الحكومة لمعرفة إذا كان لديها تدابير تضمن مشاركة أكبر للمواطنين وبصورة مباشرة في وضع الخطط الوطنية للتنمية و برامج إدارتها. تساعد هذه الأداة إلى مراجعة الأطر والقنوات الحالية التي تعنى بمشاركة المواطنين، كما تسلط الضوء على نقاط القوة الموجودة وتحدد مجالات التحسين. في موازاة ذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمر المتحدة أيضاً بتطوير أداة لقياس وتقييم المشاركة والمشاركة الإلكترونية، التي تسمح بإعادة النظر بالسياق الذي يمكن فيه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المواطنين بالمشاركة الإلكترونية. ومن المتوقع أن تتشارك كل من "استمارة التقييم الذاتي" و "أداة قياس وتقييم المشاركة" نفس المنصة الإلكترونية مما يسمح للمستخدمين بإجراء تقييم ذاتي على مشاركة المواطنين من خلال الإنترنت أو الوسائل الأكثر تقليدية

الحاجة الى استمارة التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين

تهدف الحكومات الى صياغة خطة تنموية شاملة، وخاصةً خلال الفترة التي تلي 2015 عندما ينتهي الإطار الزمني لأهداف الألفية، وسيكونون بحاجة لدراسة الأطر المؤسسية والتجارب لأجل مشاركة أفضل للمواطنين تهدف استمارة " التقييم الذاتي حول مشاركة المواطنين " في المقام الاول إلى مساعدة القادة في القطاع العام في تقييم التقدم المحرز من حيث التنظيم والإعداد وتقييم أنشطة مشاركة المواطنين على المستوى الوطني. عملية مشاركة المواطنين في صناعة السياسات العامة أمر مفيد في كل مرحلة من مراحل إعداد وتنفيذ السياسات العامة: (أ) في المراحل الأولية تساعد في تحديد المشكلات والقضايا والتحديات ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها ومواجهتها؛ (ب) عبر مرحلة التنفيذ بدعم وتنشيط عملية التشاور ما بين شركاء التنمية لضمان مشاركة كافة الأطراف الأساسية في صنع السياسة بما يضمن دعمهم لها؛ (ج) الحصول على رأي المواطنين في مرحلة متابعة وتقييم السياسات و البرامج المطبقة ونتائجها باعتبارها الضمان الأساسي لتقديم أفضل الخدمات و المنتجات العامة.

التقييم سيوفر أساساً موثقاً لرسم التقدم المحرز الذي تم في مراحل المشاركة المذكورة آنفاً، يليه توصيات لمواصلة دعم هذا التقدم. توصيات موجهة نحو السياسة والممارسة:

- تعزيز الأطر التنظيمية والمساءلة العامة لمشاركة المواطنين وتنفيذ سياسات مشاركة المواطنين؛
- زيادة فعالية المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القرارات حول مشاركة المواطنين؛
- إنشاء قنوات (وتحسين الحالية) جديدة معنية بمشاركة المواطنين، مما يجعلها أكثر سهولة وجديرة بالثقة.
- مساعدة الجهات الحكومية في تحديد وفهم الفجوات حول التعاون بين المواطن والحكومة من خلال دراسة الممارسات والمقاربات القائمة والتعلم من الممارسات الناجحة.
- توفير الأسس لتقييم الاحتياجات والمساعدة الفنية اللازمة التي تهدف إلى بناء القدرات حول مشاركة المواطنين.

الهيكلية

يساعد الاستبيان في قياس مشاركة المواطنين كما ونوعاً. ويجري القياس على مستوى الأطر التنظيمية والمؤسسية، وأليات/أدوات المشاركة. يحتوي الاستبيان على ثلاثة أجزاء: "الجزء ألف"- أسئلة حول رصد الوضع المؤسسي القائم، والجزء باء - أسئلة محددة حول المؤسسات العامة، والجزء جيم- تقييم الوضع المؤسسي القائم على أساس التجربة والممارسة

الجزء ألف: يتطلب إجابات استناداً إلى وقائع تثبت وجود أحكام تنظيمية معينة يمكن التحقق منها عبر الأدلة الموثقة/المنشورة؛

الجزء باء: يسأل عن ممارسات المؤسسة العامة الفعلية التي تدعمها (وليس بالضرورة موثقة رسمياً/منشورة) إثبات معروف.

الجزء جيم: يسعى للحصول على حكم مهني من المسؤولين الحكوميين (والمختصين العاملين في المؤسسات الحكومية) على أساس (أ) الخبرة الشخصية المكتسبة نتيجة المشاركة المباشرة في مبادرات المشاركة المدنية أو (ب) المعرفة التي تم الحصول عليها عبر المشاهدة في تنفيذ مثل هذه المبادرات.

الجزء ألف: يمكن الإجابة على أسئلة هذا الجزء من قبل قانونيين وخبراء في الإدارة العامة الذين يمثلون المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الأطر التنظيمية الوطنية؛ مسؤولين حكوميين لديهم خبرة في هذه الأطر؛ وخبراء مستقلين ذات خبرة في عمل النظام القانوني في البلاد، في إطار ورشة العمل، هذا الجزء يمكن الإجابة عليه بشكل جماعي من قبل المشاركين من نفس البلد.

الجزء باء: يمكن الإجابة على هذا الجزء من قبل المسؤولين الذين يعملون في المؤسسات الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي (دون الإقليمي) والمحلي (البلدية)، وهم على علم بمبادرات مشاركة المواطنين التي تقوم بها المؤسسة الحكومية أو تسعى لجعل عمل المؤسسة أكثر تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة، في إطار ورشة العمل، هذا جزء يمكن الإجابة عليه بشكل جماعي من قبل المشاركين من نفس المؤسسة

الجزء جيم: يمكن الإجابة على هذا الجزء من قبل أي مسئول حكومي معني بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة حول المشاركة، للمؤسسة الحكومية التي هي قيد المناقشة.

1. مستويات القياس

هنالك فئتان من الإجابات في هذه الاستمارة. النموذج الأول للأسئلة يجيب عليها المبحوث إما 'نعم' / 'لا' / 'لا أعرف' وذلك لرصد الوضع المؤسسي القائم (الذي يتطلب من المشاركين بكتابة داخل المربع المطابق للواقع)؛ والآخر هو مقياس يترأح بين صفر (.) إلى '5' لترح الأسئلة على أساس التجربة (الذي يتطلب من المجيبين تحديد ما ينطبق بحسب المقياس من صفر إلى 5).

يتم تجميع الأسئلة ضمن فئات مرتبطة بمواضيع معينة من جهة أولى، ونوع السؤال (على أساس الوضع القائم والتجربة/الخبرة) من جهة أخرى:

يتم ترتيب الأسئلة في "الجزء ألف" في ثلاثة أقسام: 1- الإطار التشريعي؛ 2- الإطار التنظيمي؛ و 3. توعية المواطن والقدرة على المشاركة. أما الجزء باء (لا أقسام فرعية فيه) الأسئلة فيه تهدف إلى تقييم الإستراتيجية التي تعتمدها المؤسسة الحكومية المعنية لدعم وتنفيذ مشاركة المواطنين. يتم ترتيب الأسئلة في "الجزء جيم" في خمسة أقسام: 1- نظرة عامة حول مشاركة المواطنين على المستوى الوطني؛ 2- الإطار التشريعي؛ 3- الإطار التنظيمي؛ 4- الآليات والأدوات و 5. تعزيز مشاركة المواطنين من قبل المؤسسة المعنية.

2. التصنيف

الأسئلة في الجزء ألف والجزء ب لديها ثلاث خيارات، بالإجابة "نعم" تشير إلى الميزة أو الظاهرة التي هي قيد المناقشة موجودة أي (النتيجة إيجابية)؛ بالإجابة "لا" تشير إلى أنه لا توجد (الميزة أو الظاهرة غائبة، أي سلبية النقاط)؛ وبالإجابة "لا أعرف" تشير إلى أنه غير متأكد بطريقة أو بأخرى (جزئياً النتيجة سلبية)

"الجزء جيم" يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي لديها ستة خيارات من صفر (.) إلى (5):

صفر (.) = غير موجود أو غير محدد

1 = سيئ جداً

2 = سيئ

3 = متوسط/مقبول

4 = جيد

5 = ممتاز

الرجاء التفكير بدقة قبل الإجابة على الأسئلة سواء كانت الإجابات مرتبطة بالمعرفة أو التجربة والممارسة. كما يمكنك اللجوء للقاموس الملحق للتعريف ببعض المصطلحات الواردة في الاستمارة

3. التشخيص والتقييم الذاتي

بناء على النقاط المخصصة لكل جواب في الاستبيان، تسمح استمارة التقييم الذاتي بالحصول على النتيجة الإجمالية. وتوفر المخططات تفاصيل مرئية وسهلة القراءة للنتيجة الإجمالية.

تتلخص النقاط الفرعية بحسب الموضوع استناداً إلى أجوبة المشاركين لقياس النسبة المئوية للتقدم المحرز لكل موضوع. يمكن قياس التقدم المحرز على سبيل المثال على النحو التالي: أقل من 30% التقدم المحرز منخفض، بين 30 و 70 في المائة التقدم المحرز متوسط، وما يزيد على 70 في المائة التقدم جيد (وسوف توفر رسوم بيانية مرئية عن التقدم المحرز لكل موضوع)، استناداً إلى النتيجة الإجمالية، يمكن إجراء تقييم ذاتي لمشاركة المواطنين على المستوى الوطني و/أو لمؤسسة حكومية محددة.

التوصيات حول التشخيص العام ستكون متاحة من خلال استمارة التقييم الذاتي بناءً على أفضل الممارسات حول مشاركة المواطنين. ومع ذلك، يحتاج التقييم الذاتي إلى الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة، على سبيل المثال المنطقة التي تقع فيها المؤسسة، المستوى التعليمي، الدخل، مستويات البنية التحتية، توافر الموارد المالية والبشرية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر على النتائج التي تحققت لصياغة أفضل تشخيص.

معجم المصطلحات

النفاز الي المعلومات / حرية المعلومات

يشير هذا المصطلح إلي التزام الحكومة بتوفير المعلومات للمواطنين بناء علي طلبهم. هذا الحق يعتبر احد الحقوق الأساسية بجانب حقوق الانسان الاخري مثل حرية التعبير و حماية سرية البيانات الشخصية...الخ
هذا الحق يتيح للمواطنين طلب المعلومات وفقا لعدد من المؤشرات التي تحددها المؤسسة الحكومية المنوط بها ذلك. في حالة ما اذا تم الامتناع عن تقديم البيانات يحق للمواطن طلب معرفة اسباب الامتناع عن تقديم المعلومات كتابة. و عادة تكون هناك مؤسسة حكومية مفوضة بتنفيذ حق النفاز إلي العلومات كما ينص القانون.

المواطن

هذا المصطلح يشير إلي احد حاملي الجنسية في دولة معينة و يكون له التزامات تجاه الحكومة كما يكون له الحق في الحماية مقارنة بأي شخص لاينتمي لهذه الدولة. و لكن بصفة عامة، و لغرض هذا الاستبيان ينظر لهذا المصطلح بمفهومه الواسع ليشمل كل الافراد في دولة ما ، اي في داخل حدودها، الخاضعين لتشريعاتها بدون اي شكل من اشكال التمييز سواء فيما يخص الجنس، اللون، العرق، اللغة، الدين، الاراء السياسية، الملكية، البلد الأصلي، او اي اعتبارات اخرى.

مشاركة المواطنين

يشير هذا المصطلح إلي الحالة او الشروط التي تسمح بمشاركة المواطنين بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرار بواسطة الدولة ، باستخدام الادوات او الترتيبات مؤسسية تتبناها الدولة . ففي كثير من الدول تعتبر عملية المشاركة هي هدف في حد ذاته للوصول للنتائج المرجوة. و كثير من الادبيات تؤكد علي دور الدولة كمحفز للمواطنين علي المشاركة و اقتراح الحلول الخاصة بالشأن العام . و مشاركة المواطنين تتم علي ثلاثة مستويات من التعاون بين الحكومة و المواطن ، وهي: اتاحة المعلومات، التشاور و اتخاذ القرار.

بطاقات تقييم الأداء

تستخدم هذه الكروت في تقييم رضاء المواطن عن الخدمات العامة و ثم تعزز من مشاركته في التعبير عن رأيه. كما تعتبر هذه البطاقات من الادوات المستخدمة للتشاور و النقاش ما بين مقدمي الخدمات و مستخدميها و نتائج تقديم الخدمة و متابعة خطوات التطوير.

حماية سرية البيانات الشخصية

تشير إلي مجموعة الاجراءات التي تستخدم سواء بواسطة القوانين، السياسات، او تكنولوجيا المعلومات لحماية سرية المعلومات/البيانات (سواء البيانات الشخصية مثل الطبية، السجلات السياسية او الاجرامية، او البيانات المالية ، الاعمال، او البيانات المتاحة علي شبكة المعلومات و المخزنة بصورة ديجيتال او بأي شكل اخر) من اي اساءة استخدام سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة.

المشاركة في اتخاذ القرار

يشير هذا المصطلح الي الشروط التي تيسر من التفاعل البناء مابين الحكومة و المواطنين في عملية اتخاذ القرار فيما يخص القضايا التنموية و في بعض الحالات تتطلب هذا النوع من التفاعل.

التنمية

يشير هذا المصطلح إلي التعبير، النمو، التحسن في رفاهة المواطن، جودة الحياة، و الرفاهة الاجتماعية علي مدار الزمن. كما يشير هذا المصطلح الي التغيير المجتمعي للأحسن و الذي يمكن المواطن من الوصول الي اقصي امكانياته. كما ان هذا المصطلح يرتبط بالاستمرارية ، بمعنى ان التنمية تسعى لمواجهة احتياجات الحاضر دون ان تهدد قدرة الاجيال المستقبلية علي توفير احتياجاتها.

فعالية التنمية

تعكس مدي فعالية شركاء التنمية في تحقيق التغيير المستهدف بغرض الوصول لنتائج ايجابية، واضحة و مستمرة.

التشاور/الحوار

هو الحوار الشفهي او المكتوب و تبادل الاراء و الافكار ما بين شخصين او اكثر. الحوار يشير الي تبادل المعلومات، الخبرات، ووجهات النظر.

الحكومة

"هي المؤسسة التي تنظم السلطات العامة المسؤولة عن إدارة المجتمع". "على الصعيد الوطني، عادة هو مجلس الوزراء (أي الوزراء أو الأمناء العامين.... الخ) المسئول عن السياسات في المسائل المختلفة، وذلك بتوجيهات القيادة السياسية (أي رئيس لجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء، أو رئيس الدولة الخ)". "تتضمن أيضا جميع المؤسسات الحكومية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي/البلدي المسؤولة، التي لديها دور تنفيذي وتتعامل يوميا مع المسائل المتعلقة بالإدارة العامة، وتنفذها من خلال الهياكل البيروقراطية."

عملية/ مسار متعدد الشركاء

يشير هذ المصطلح الي اشراك كل المجموعات المهمة في نوع جديد من الاتصال، التعليم المتبادل، التمكين، و الحوكمة التشاركية. و هو يؤهل المواطنين ليكون لهم اهداف مشتركة طويلة الاجل، بالرغم من اختلاف اهتماماتهم الحالية، و تساعدهم في اتخاذ قرارات مقبولة حول قضية معينة. اخذين في الاعتبار اهمية كل من الشفافية، المشاركة و التمثيل المناسب، فأن المسار

متعدد الشركاء يشمل التحاور حول السياسات، بناء التوافق العام، اتخاذ القرار، و متابعة التنفيذ الفعال و الكفاء. الهدف من هذا المسار هو بناء شبكات التواصل ما بين مجموعات الشركاء الاساسيين.

المكتبة الوطنية/ الارشيف

هي الجهة المسؤولة قانوني و ماديا عن الوثائق ذات القيمة الدائمة او المستمرة. هي تشمل علي الوثائق و السجلات المخزنة التي يحق للمواطنين الاطلاع عليها.

الادارة الرشيدة بالمشاركة

هي حالة الحكومة التي تسمح بمشاركة كل مواطن في صنع القرار بصورة ديمقراطية خاصة علي المستوي المحلي. و هي تقدم الاطار الذي يسمح لمختلف الشركاء بتقديم مساهماتهم في القضايا ذات الاهمية لهم. هذه المشاركة ضرورة للوصول لاستجابات تتسم بالشفافية، و تسمح بالمحاسبة المستمرة اللازمة لتحقيق التنمية العادلة.

التشاور العام

يشير إلى الاتصال ما بين الحكومة و المواطنين الذي يمكن الاولي من الحصول علي رد فعل او رأي المواطنين حول القرارات المختلفة او السياسات البديلة في المور التي تهم الرأي العام. و قد تبدأ عملية التشاور بأعلان الموضوع المراد مناقشته او التحاور بشأنه مع مختلف شركاء التنمية.

توفير المعلومات العامة

يشير هذا المصطلح الي التزام الحكومة بنشر و اتاحة المعلومات للكافة و تشجيع النفتاح و تبادل المعلومات بوجه عام. هذا الامر يمكن ان يتم التأكيد عليه من خلال مواد الدستور و ضماناته او من خلال تشريعات او قرارات رسمية.

السياسات العامة

يشير هذا المصطلح إلي الهدف، التوجه، الاطار المعلن و المحدد بواسطة السلطة التنفيذية للدولة فيما يخص موضوع او قضية عامة. و يمكن ان يتضمن ذلك قانون، قرار، او تنظيم معين.

الشركاء

يشير إلي شخص، او مجموعة اشخاص، او تنظيمات تهتم بموضوع او قضية محددة و يمكن ان يتأثروا بأي تغييرات او تحركات او سياسات تتجم عن الحوار العام.

اجتماع في قاعة المجلس المحلي/ البلدية

يشير إلى تجمع عام للمواطنين يسمح بإعلامهم، او اثاره انتباههم، او يتيح لهم فرصة لبدء رايهم في قضية محددة و مناقشتها مع الموظفين العموميين المعنيين بالامر.